



الدكتور محمد سعد الدين رئيس جمعية مستثمري الغاز

إيمان عريف

قال الدكتور محمد سعد الدين رئيس جمعية مستثمري الغاز والخبير الاقتصادي، إن قرار رئيس الوزراء بزيادة المربكات وصرف علاوة استثنائية لغير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية بنسبة ١٠٪، لمواجهة الظروف التضخمية وتخفيف الأعباء على المواطنين، قرار خاطئ والحكومة ما زالت تتخذ إجراءات عقابية.

وأضاف في تصريحات خاصة له «البيوية» أنه يفترض أن تضع الحكومة ضوابط للتعامل مع العمال والموظفين بالدولة وربط الأجر مقابل الإنتاج، وكان يجب أن يتغير فكر الحكومة الأسترالي الذي مضى عليه الزمن ولا توجد دولة في العالم تتعامل بهذا الفكر، ولا بد أن يتحول فكر الدولة لإنتاج وعمل، لكن هذه القرارات تعمم على جميع العاملين سواء أنتاج أو لم ينتج، وهذه السياسة لا تبني وطنًا.

كما أشار سعد الدين إلى أنه كان من المفترض تعديل هيكل الأجور وربطه بالإنتاج حتى لو كانت الزيادة ضعف المربك.

وأوضح «سعد الدين» أن زيادة الأسعار ورفع الدعم الجزئي عن بعض السلع ومنها المحروقات ويتوقع أن تزيد أسعار البنزين والسيارات بعد العيد ضمن خطة الحكومة للإصلاح الاقتصادي، هنا يجب أن يوازنها تعويض مادي للمواطنين، بمعنى تعويض محدودى الدخل على الرقم القومى بحد أدنى ١٠٠٠ جنيه شهريًا.

وتابع سعد الدين: بالنسبة لأسباب زيادة حالة التضخم هذه الأيام بسبب كلة الإنتاج، وحتى لو كانت الأموال متوافرة لشراء السلع مع كلة الإنتاج تسبب في زيادة الأسعار، وبالتالي انخفاض قيمة العملة المحلية، وهو ما يجب أن تدرسه الحكومة.